نشأة وتطور الحركة العمالية في اثيوبيا ودورها في ثورة عام1974.

أ.م.د. هيثم محي طالب الجبوري
كلية التربية للعلوم الانسانية

الملخص:

ارتبط نشأة وظهور الحركة العمالية في اثيوبيا، بالتطورات والمتغيرات التي عاشتها اثيوبيا منذ مطلع عقد الستينات، والتي تمثلت بالانقلاب العسكري عام 1960، والبطالة بين العمال والطلبة الخريجين، واصرار العمال على انشاء الجمعيات، فضلاً عن ذلك مطالبة المنظمات الدولية والاقليمية الامبراطور هيلاسلاسي بإنشاء النقابات العمالية، تلك العوامل مجتمعة اجبرت الامبراطور على ادخال اصلاحات اجتماعية واقتصادية وسياسية، نتيجة لذلك اصدرت الحكومة مرسوم علاقات العمل المرقم 1962/49 في الخامس من ايلول 1962، الذي اعترف فيه بحقوق العمال وانشاء جمعيات اصحاب العمل لأول مرة في تاريخ اثيوبيا، هذا المرسوم ادى الى ولادة اتحاد العمال الاثيوبي في التاسع من نيسان عام 1963، والذي بات من اهم القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية الفاعلة والمؤثرة في اثيوبيا، لما شكله من رأي عام ومؤثر في مركز اتخاذ القرار بل وضعه وتنفيذه.

تعرض الاتحاد العمالي بعد تشكيله الى مضايقة الحكومة في ظل دكتاتورية الامبراطور هيلاسيلاسي ، فضلا عن الانقسامات والصراعات بين قياداته ، الامر الذي ابعده في كثير من الاحيان عن ممارسة دوره المهني والنقابي، وفقدان الاستقلالية، لكن على الرغم من ذلك اصبح العمال الى جانب الفلاحين والطلبة والمعلمين وفئات الشعب الاخرى القوى الاساسية في ثورة عام 1974، من خلال مساهمته في دفع حركة الثورة واغنائها بمضامين اجتماعية تعطيها بعداً استراتيجياً وصلابة للوقوف امام اساليب الحكومة القمعية، لذا كلما اشتد ساعد الحركة العمالية تصاعد مد الثورة الاثيوبية، التي اطاحت بالامبراطور هيلاسلاسي والتي كان للعمال دور اساسي فيها.

الكلمات المفتاحية: اثيوبيا، هيلاسلاسي، النقابات العماية، ثورة 1974.

Abstract:

The emergence and emergence of the labor movement in Ethiopia was linked to the developments and changes that Ethiopia experienced since the beginning of the sixties, which were represented by the military coup in 1960, unemployment among workers and graduate students, and the workers' insistence on establishing associations, in addition to that the request of international and regional organizations to the Emperor Haile Selassie to establish trade unions, These factors combined forced the emperor to introduce social, economic and political reforms. As a result, the government issued Labor Relations Decree No. 49/1962 on September 5, 1962 In which he recognized the rights of workers and the establishment of employers' associations for the first time in the history of Ethiopia. This decree led to the birth of the Ethiopian Workers' Union on the ninth of April 1963, which has become one of the most important political, social and economic forces active and influential in Ethiopia, because of the public opinion and influence it formed in The center of decision-making, but rather its development and implementation.

After its formation, the Labor Union was subjected to harassment by the government under the dictatorship of Emperor Haile Selassie, as well as divisions and conflicts between its leaders, which often prevented it from exercising its professional and trade union role, and the loss of independence. Along with other groups of the people, the main forces in the revolution of 1974, through its contribution to advancing the revolution movement and enriching it with social contents that give it a strategic dimension and solidity to stand up to the oppressive methods of the government. essential in it.

Keywords: Ethiopia, Haile Selassie, Umayyad trade unions, 1974 revolution

المقدمة:

اطلق الامبراطور هيلاسلاسي في مطلع الستينات برنامجه التحديثي ، نتيجةً لعوامل داخلية وخارجية، لغرض تحديث المجتمع الاثيوبي، ورغبةً منه في احكام قبضته على السلطة وزيادة موارد الدولة، ونشأت في غمار عملية التحديث هذه قوى اجتماعية جديدة ، من العمال والمعلمين والطلبة وصغار ضباط الجيش، التي لم سمح لها بالحصول على نصيب في السلطة او الثروة الاقتصادية ، فباتت تشكل قوى معادية للنظام ، وسعت الى تقويضه من خلال ثورة عام 1974.

تأتي دراسة الحركة العمالية في اثيوبيا ودورها في ثورة عام 1974استكمالاً للدراسات التي قدمتها حول دولة اثيوبيا ، فضلا عن دراسات الباحثين الآخرين، تحاول هذه الدراسة تقصي ودراسة المدة التكوينية للحركة العمالية الاثيوبية، وظروف نشأنها وتسليط الضوء على دورها النضالي في ثورة عام 1974، وبذلك يمكن ان تسهم هذه الدراسة في سد الفجوة في الدراسات التاريخية في مجال النقابية العمالية.

قسم البحث على ثلاثة محاور وخاتمة فضلاً عن قائمة المصادر.

جاء المحور الاول تحت عنوان لمحة تاريخية عن الاوضاع العامة في اثيوبيا ، تم التطرق فيه الى الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي السيء الذي القى بضلاله على الشعب الاثيوبي، اما المحور الثاني فقد سلط الضوء على مراحل تأسيس الاتحاد العام لنقابات العمال الاثيوبي وسياسة الحكومة الامبراطورية تجاهه، في حين تناول المحور الثالث دور الحركة العمالية في ثورة عام 1974 التي اطاحت بالامبراطور هيلاسلاسي.

اعتمد البحث على مصادر متعددة تأتي في طليعتها الكتب الاجنبية والكتب العربية والمعربة، فضلاً عن مصادر متعددة تم ذكرها في هوامش البحث.

اولاً: لمحة تاريخية عن الاوضاع العامة في اثيوبيا

تقع اثيوبيا ضمن منطقة القرن الافريقي ذات الاهمية الاستراتيجية، سكانها مزيج من قوميات مختلفة، يتحدثون قرابة سبعين لغة ومئتي لهجة، تبلغ مساحتها (1,22) مليون كم2 تغطي اقاليم جغرافية ومناخات متباينة، فيها الجبال المرتفعة والمنخفضات العميقة، والغابات والسهول، والصحاري، وفيها تنوع كبير في الحياة الحيوانية والنباتية[1] .

خضعت اثيوبيا لحكم الامبراطور هيلاسلاسي[2] ، الذي ارتقى العرش وسط انقسامات سياسية ودينية حادة، تمكن بشجاعته وقوة شخصيته من التغلب على خصومه والقضاء عليهم الواحد تلو الآخر، لاسيما القادة العسكريين القدامى ذوي النفوذ في الاماكن النائية من البلاد[3].

قبض هيلاسلاسيي على الحكم في بلاده بيد من حديد ، حكم البلاد حكماً دكتاتورياً مدة سبع وخمسون عاماً، منها ثلاثة عشر عاماً كوصي على العرش اثناء حكم الامبراطورة زاوديتو Zauditu و اربعة واربعون عاماً بعد تنصيبه خلفاً لها بعد وفاتها، كان حكمه حكماً صارماً شديداً ، امتدت هيمنته حتى شملت كل بقعه وقرية في بلاده على اتساع رقعتها ووعورة طبيعتها، وما من امراً تم تنفيذه، على طوال مدة حكمه الطويلة المدى، الا برضاه وموافقته الشخصية[4].

وضع هيلاسلاسي اول دستور لإثيوبيا عام 1931، ويحسب له محاربة تجارة الرقيق في اثيوبيا، وقاد جيش بلاده للوقوف بوجه الغزو الايطالي لبلاده عام 1935، لكنه هُزم امام تفوق جيوش العدو، فالتجأ الى بريطانيا عام 1936، ومكث هناك حتى عام 1941 عندما عاد واخذ يحشد الاثيوبيين ويحثهم ضد العدو الايطالي حتى تمكن في النهاية من استعادة عرشه بمساعدة البريطانيون[5].

سعى الامبراطور هيلاسلاسي بعد عودته الى الحكم في ايار عام 1941 ، الى توده الدؤوب من مؤسسة صنع القرار السياسي الامريكي، طمعاً لاجتذاب دعم الولايات المتحدة الامريكية له في كافة المجالات، وبذلك اصبحت اثيوبيا مسرحاً للصراع من اجل الهيمنة بين بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية، حاول الامبراطور هيلاسلاسي اتباع سياسة مسك العصى من الوسط اتجاههما وسمح لهما بغزو البلاد سياسياً واقتصادياً، ومن ثم ادماج اثيوبيا في الرأسمالية العالمية[6].

كان قطاع الزراعة من القطاعات المهمة في اثيوبيا، وهي تمثل عماد الاقتصاد الاثيوبي، كونها تحتل ما يعادل (75-85%) من اجمالي الناتج المحلي الاثيوبي[7]، نظراً لعدم وجود اثر للقطاع الصناعي، ويعمل (90%) من السكان في الزراعة بأنواعها المختلفة، فضلاً عن تربية الحيوانات، وتعد اراضي اثيوبيا من اخصب الاراضي الزراعية في العالم، ولا يضاهيها في الخصوبة سوى منطقة الذرة الصفراء في الولايات المتحدة الامريكية المسماة بالغرب الاوسط [8] .

ارتكز النظام الامبراطوري على دعائم اجتماعية مكنته من الاستمرار تمثلت في قوة الامبراطور والكنيسة والنبلاء، ومساندة كل طرف منهم للآخر في استغلال واستنزاف الفلاحين الاثيوبيين، الذين استغل ناتج جهدهم لمزيد من تقوية النظام الامبراطوري[9] .

كان الفلاحون من اكثر الطبقات الاجتماعية الاثيوبية عدداً، واكثرها عرضة للاضطهاد والاستغلال، فقد انصب عليها الاستغلال سواء من جانب الامبراطور، او رجال الدين ، وسواء من جانب الطبقة الارستقراطية، وقد كان الاستيلاء عن ناتج جهد هذه الطبقة ، هو العامل الاساسي في تدعيم مركز ورفاهية الطبقات السابقة، وهو الذي ادى بالتبعية الى مزيد من تدعيم ادوات القهر والاستغلال الواقع على الفلاحون الاثيوبيون في المناطق الجنوبية التي كانت اكثر عرضة للقهر والاستغلال من المناطق الشمالية التي تنتمي الى جماعة الامهرا القومية التي ينتمي اليها الامبراطور هيلاسلاسي[10].

عندما عاد الامبراطور من منفاه عام 1941، وجد ان الايطاليين غادروا البلاد تاركين له شبكة كبيرة للنقل والمواصلات مكنته من اطلاق مسيرته التحديثية ، وكان هيلاسلاسي قد تحرك عام 1931 ضد اقوى الحكام الاقطاعيين الذين كان يخشى سطوتهم، وذلك بايجاد اطار عمل دستوري وقانوني نسف القاعدة الاقتصادية لاستقلال هؤلاء. كان الهيكل الجديد مرهقاً ومكلفاً كما انه لم يرفع عن كاهل فقراء الفلاحين حمل الضرائب الثقيل ، ولا قلص عدد ملاك الاراضي الغائبين عن اراضيهم الذين يطالبون العاملين في تلك الاراضي برسوم باهضه فضلا عن ذلك فان اطار العمل هذا شجع البرجوازية الجديدة على ان يصبحوا ملاك ارض غائبون عنها بان منحهم الاراضي وجذب اعداد كبيرة من الطبقة الاقطاعية الى عالم التجارة والصفقات الزراعية سواء بالمشاركة مع البرجوازية الجديدة او مع رجال الاعمال الغربيين ، وكان الامبراطور نفسه رجل اعمال بارعاً ومالكاً لعدد من العقارات ذات المساحات الواسعة[11].

ادت عملية التحديث الى ايجاد قطاع صناعي متواضع يشمل صناعات النسيج والاحذية والبناء، وكانت يد الغرب، ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية ، واضحة في قيادة مصالح الاعمال هذه وتتزايد وضوحاً لاسيما بعد توقيع معاهدة عام 1953[12].

اقرت في مطلع الستينات مجموعة من القوانين جعلت من اثيوبيا بلداً آمناً للاستثمارات لاسيما عبر الاعفاءات من الضرائب وحقوق اقتسام الارباح، وتدريجياً وتحت قيادة مصالح الاعمال الخارجية تشكلت برجوازية تجارية وبيروقراطية صغيرة الحجم ولكن قوية في ظل حماية الامبراطور ووزرائه، ورأى ابناء العائلات الاقطاعية الذين حصلوا على فوائد التعليم الحديث ان سلطتهم السياسية بدأت بالأفول، ولكنهم حافظوا على قاعدة اقتصادية شبه اقطاعية في الريف المحافظ تدعم موقعهم الاجتماعي ، وحاول بعضهم استخدام هذه القاعدة لضمان استمرار وجودهم كطبقة ، ولإعادة سيطرتهم ، وهو قاد الى زواج

المصلحة بينهم وبين الشريحة الاعلى من البرجوازية الجديدة ، المتمركز حول الصفقات الزراعية والنشاطات الاخرى المتعلقة بالأرض واكتسب الاقتصاد النقدي الجديد اهمية وقوة اضافهما لنفسه. واصبح المال في الواقع اداة الصهر العجيبة للقيم القديمة، وادى الانتشار المتواضع للتعليم الى انتاج بضعة الآف من العامة المتعلمين الذين استخدموا مهاراتهم الجديدة في اكتساب مصالح وولاءات جديدة، وصار هؤلاء يشكلون العمود الفقري للبرجوازية البيروقراطية ، واصبح التحالف الطبقي الاقطاعي – البرجوازي حقيقة سياسية . وتراس الامبراطور وادار هذا التحالف بما يتلائم مع مصلحته مستخدماً اجهزة امنه السرية في مراقبته بعناية[13].

ظل تشكيل البروليتاريا الاثيوبية في طور التكوين ، وعلى الرغم من ان نقابة العمال الاثيوبية كانت نشطة منذ اربعينات القرن الماضي، الا ان النوع الوحيد الذي كان مسموحاً به من الاتحاد العمالي من قبل الحكومة الاثيوبية يقتصر على مصنع واحد او شركة معينة ، ذلك التكتيك ادى بدوره الى تقليص الحركة النقابية ومنع النضال الفعال من قبل العمال، وفي مثل هذه الظروف لم تكن هنالك وسيلة فعالة لمنع النخبة الحاكمة من التمسك بالسلطة الى اجل غير مسمى، ومن ثم يمكن السيطرة على البروليتاريا الصغيرة والمنقسمة بسهولة، كانت غالبية العمال غير منظمين وعلى مستوى منخفض من الوعي السياسي[14].

كانت معظم وسائل الانتاج بيد الطبقة الحاكمة، فعلى سبيل المثال كانت شركة انباسا للحافلات ، وشركة سانت جورج للجعة ، وشركة تنمية الموارد الطبيعية قد جلبت المزيد من الارباح لحفنة من الاسر النبيلة، وذلك يكشف الطريقة التي تدير بها الطبقة الحاكمة النظام لمصلحته الخاصة[15].

جديرا بالذكر ان ما فعله التحديث في هذا الميدان كان انه اوجد قوى اجتماعية ، كالمعلمين والطلبة والعمال الصناعيين المنظمين وصغار ضباط الجيش الذين فجرو الثورة عام 1974.

2- نشأة وتطور اتحاد نقابات العمال الاثيوبية

شهدت اثيوبيا منذ مطلع الستينات تغير واضح في سياسة الحكومة الامبراطورية تجاه العمال، على اثر الانقلاب الفاشل ضد الامبراطور عام 1960[16]، الذي انضج فكرة التصدي للدكتاتورية ، الامر الذي اجبر الامبراطور ادخال اصلاحات اجتماعية واقتصادية، اذ كان للضغوط الخارجية والداخلية ، متمثلة بمنظمات العمل الدولية والاقليمية، واصرار العمال المستمر على انشاء الجمعيات، فضلا عن الالتماسات والطلبات التي قدمتها الطبقة المتعلمة والمثقفة دورها في سن مرسوم العمل لاحقاً[17].

كان الامبراطور وحكومته على دراية بالمخاطر السياسية التي قد تترتب على انشاء نقابة عمالية، نتيجة لذلك اجرى الامبراطور سلسلة من المناقشات حول ضرورة اعداد قانون العمل ، لغرض تنظيم علاقات العمال بالدولة ، فضلا عن ذلك من شانه ايضاً ان يساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدولة[18].

فوض الامبراطور مجلس الوزراء بتشكيل لجنة وزارية لدراسة الوضع العام للعمالة في اثيوبيا، بناءً على ذلك قام مجلس الوزراء الاثيوبي بتعيين لجنة فرعية من ثلاث اعضاء هم: Yelem Daressa, Endalkacaw makonan, Dajjazmc Zawde Gabra selasse. لدراسة ظروف العمل في البلاد، كما شكلت اللجنة الفرعية لجنة فنية تالفت من سيوم هاراجوت Seyum Haragot ومحمد عبد الرحمن mohammad Abdalrahman وخبير من وزارة تنمية المجتمع الوطني Ministry of National Community Development (MNCD)

كانت المهمة الاولى للجنة الفنية والخبراء اجراء البحوث الاساسية وتحديد اهم الاحكام الواجب تضمينها في مشروع مرسوم علاقات العمل، الى جانب اجراء تحقيق شامل للأحكام القانونية القائمة، واجراء دراسة مقارنة لمختلف تشريعات العمل الصادرة في كل من الدول المتقدمة، كما اجرت تحليلاً شاملاً لبعض الاتفاقيات والتوصيات التي اعتمدتها منظمة العمل الدولية ، كما

زارت اللجنة اماكن مختلفة في الدول وعقدت مناقشات مع قطاعات مختلفة من المجتمع، هذا اعطاها صورة واضحة للوضع العام للعمال في البلاد، وقد تبين لها من هذه الدراسات ان وضع العمل في اثيوبيا محفوف بالمخاطر للغاية ويحتاج الى قانون عاجل لتحسين ادائه[19].

مر مرسوم علاقات العمل بعدة مراحل من التقييم قبل اصداره واعتماده كقانون، اعدت اللجنة الفنية عدة مسودات ورفعتها الى الحكومة ، كان مهندس مرسوم علاقة العمل هو الكونت جراف فون بوديسين Graf Von Baudissin وهو خبير عمالي الماني من المانيا الغربية ، كان يعمل مستشار في وزارة تنمية المجتمع الوطني في مايو 1961، قدم المسودة الاولى للحكومة في 13 يوليو 1961، ركزت المسودة بشكل رئيسي على ثلاث قضايا رئيسة واساسية للعمل هي: المفاوضات الجماعية، المنازعات العمالية، وطرق التوفيق والانظمة وتاريخ نفاد المرسوم[20].

تم اثراء المسودة من خلال التعليقات البناءة التي قدمتها بعض الهيئات الحكومية ذات الصلة وعرضت للمرة الثانية على مجلس الوزراء في 25 يوليو 1961، بعد مراجعة شاملة للمسودة الثانية ، اعاد مستشارو وخبراء العمل صياغة الوثيقة للمرة الثالثة، وقد تم تقديمها للجنة الفنية بتاريخ 1961/11/23 [21].

بعد ان قدمت اللجنة مراجعة شاملة للوثيقة الثالثة ، قدمتها اللجنة الى المعهد الامبراطوري للإدارة العامة لمزيد من التدقيق، المعهد من جانبه اجرى بعض التعديلات وقدم المشروع الى منظمة العمل الدولية (ILO) في فبراير عام 1962 من اجل التقييم ، بعد الاطلاع عليها من قبل منظمة العمل الدولية وادراج تعليقاتها، قدمت اللجنة الفنية المسودة النهائية لمجلس الوزراء في حزيران عام 1962، اشارت الوكالات المعنية بصياغة المرسوم الى ان الحكومة الاثيوبية الامبراطورية، استوفت الشروط وهي مدركة لخطورة ظروف علاقات العمل في البلاد وعملت على ادخالها بشكل قانوني[22].

اعلن Getahun Tassama، وزير التنمية انذآك ، ان الحكومة كانت على وشك الانتهاء من اصدار مرسوم علاقات العمل، وبناءً على توصية الامبراطور هيلاسلاسي صدر مرسوم علاقات العمل المرقم 1962/49 في 5 سبتمبر 1962، اجرت الهيئة بعض التعديلات واعلنتها كاعلان رقم 1963/210 في 2 اكتوبر 1963، مع صدور مر سوم علاقات العمل والاعتراف القانوني بعمل النقابات بدأ النضال الذي طال امده للعمال الاثيوبيين في اعطاء نتائج ملموسة. كان اصدار المرسوم مثل سمة مميزة في الحركة العمالية الاثيوبية . كان اول تشريع عمل في تاريخ اثيوبيا منح العمال حق تاسيس اتحادات العمال[23].

شجع العمال على التنظيم والدفاع عن مصالحهم، كما لنها ساعدتهم في ان يفهمو قيمة الوحدة والتنظيم وبعد اصدار هذا المرسوم تمكن العمال من انشاء الكونفدرالية الوطنية في 9 ابريل 1963[24].

منح المرسوم العمال الحق في تشكيل النقابات العمالية ومنح السلطة لوزارة العمل على العاملين وايضا سلطة حل المشاكل الصناعية ، كما انشيء داخل وزارة التنمية مجلس العمل الذي كان مسؤولاً عن حل النزاعات العمالية بين العمل والادارة، وكان ايضاً الهدف الرئيسي من مرسوم علاقات العمل، كما هو ورد ذكره في الديباجة هو تعزيز مستوى معيشة اعلى للشعب الاثيوبي من خلال اقامة علاقة متناغمة بين العمل والادارة [25]، ومما جاء فيها ايضاً: " **... ان الارتقاء بمستوى معيشة اعلى لشعبنا امر عظيم للغاية تعتمد على التعاون المنسجم والطوعي للعمل والشركات... وينبغي ان يكون لهذا التعاون اهدافه في انشاء ظروف عمل مزدهرة في جميع المؤسسات ... وتسوية منازعات العمل من خلال المفاوضة الجماعية بين اصاحب العمل والموظفين او ممثلين قانونيين**"[26].

بعد صدور المرسوم، كانت هناك زيادة ملحوظة في نشاطات النقابات العالمية، اذ بدء العمال في تنظيم النقابات زيادة عضويتها[27]، وبما ان المرسوم قد تم اعداده بدون مشاركة العمال، فانه لم يشمل الاحكام التي طالب بها العمال، مثل حق الاضراب وتحديد الحد الادنى للأجور، الحكومة الامبراطورية كانت تنظر الى المرسوم على انه منحة من الدولة، لذا كانت احاكمه مقيده لحرية العمال، وقد انعكس ذلك على حق العمال في تكوين النقابات، اذ انه لم يمنح الحق في تكوين النقابات لجميع العمال، على سبيل المثال تم استبعاد موظفي الخدمة المدنية، اثر هذا الحكم على نمو الحركة العمالية في الدولة، فضلا عن ذلك ووفقاً للمادة 20 (ج) من المرسوم تم استثاؤهم من الاحكام المتعلقة بشؤون العمال، كما وضعت المادة 22(ج) من المرسوم المزيد من القيود على النقابات من خلال حضر العمال من المشاركة في العمال السياسي وعده عمل غير قانوني وايضا الحد من ممارسة حق الاضراب[28] ، ومن الجدير بالذكر ان مرسوم علاقات العمل ارجع وجود النقابات العمالية على انه هبه ومنه من الحكومة الاثيوبية، المرسوم خول وزارة الشؤون البلدية والقروية لتنفيذ مرسوم علاقات العمل ، كما ان المادة 3(ز) من المرسوم ، خولت الوزير تقديم التماس الى المحاكم لحل جمعيات اصحاب العمل او النقابات العمالية في البلاد وفقاً للمادة (461) من القانون المدني لعام 1960، بالاضافة الى ذلك، اعطى المرسوم سلطة واسعة لمجلس العمل الذي كان يهيمن عليه المسؤولين الحكوميين، كما ان لديها سلطة تقديم توصية الى الوزير لحل النقابات العمالية، المادة 12/أ (4) من المرسوم نصت على " **للمجلس سلطة التوصية للوزير بحل المنظمات**"[29].

كان مرسوم تشريع علاقات العمل لسنة 1962 ، والاعتراف القانوني للنقابات العمالية مستوحى بشكل اساسي من رغبة الحكومة الاثيوبية في الحصول على صورة جيدة بين قادة الدول الافريقية لاسيما بعد انشاء منظمة الوحدة الافريقية (OAU) التي تزعمها الامبراطور هيلاسلاسي والتي اتخذت من اديس ابابا مقرا لها، لذا لم يمثل المرسوم استجابة حقيقية لمطالب

العمال ، مهما يكن من امر فقد ساهم المرسوم كثيراً في تطوير الحركة العمالية في اثيوبيا، فتح الباب امام العمال لتنظيم كونفدرالية وطنية والانخراط في الاعمال الجماعية، ايضاً كان نقطة تحول في تاريخ حركة العمل الاثيوبي، بعد اعلان المرسوم تم الاعتراف بالنقابات المحلية وبدأت في التسجيل في وزارة التنمية ، في غضون فترة قصيرة من الزمن تم انشاء عدد كبير من اتحادات المصانع، في الاشهر الستة الاولى بعد المرسوم كان هناك اكثر من ثلاثين نقابة تمثل اكثر من عشرة الآف عضو مسجلة لدى وزارة التنمية[30].

ساهم تدخل الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة كثيراً في ولادة CELU، كان الاتحاد الدولي للنقابات الحرة قد اسهم في انشاء عدد من النقابات العمالية في دول الجوار، كان من بين الدول التي بدات في التاثير على الحركة العمالية الاثيوبية هي دولة كينيا ، اذ لعب توم مبويا، عضو المجلس التشريعي الكيني ، والامين العام للاتحاد الكيني (KFL) ورئيس المكاتب الفرعية لشرق ووسط وجنوب افريقيا، لعب الاتحاد الدولي للنقابات الحرة دوراً مهماً في هذا الصدد، اقنع الامبراطور هيلاسلاسي بالاعتراف بالمنظمات العمالية في البلاد[31].

ارسل الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحره الدكتور رامانوجام ، وهو خبير كان يعمل في منظمة العمل الدولية الى اديس ابابا من بروكسل لمساعدة الاثيوبيين العمال وتنظيم الكونفدرالية الوطنية، وكان هذا ان دل على شيء يدل على التدخل الدولي للنقابات العمالية لاول مرة في تاريخ الحركة العمالية الاثيوبية، من ناحية اخرى ، بدء الاتحاد الدولي للنقابات الحره بالتواصل مع الحكومة الاثيوبية، وحصلت على اذن من الامبراطور للعمل مع العمال الاثيوبيين ، اذ ارسل الدكتور رامانوجام ، الذي اطلق برنامجاً تدريبياً ، لقادة النقابات على مختلف قضايا العمل في اديس ابابا، وتم تنظيم البرنامج بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم [32].

عندماُ شكل الاتحاد العام لنقابات العمال الاثيوبيين ضمت (29) نقابة محلية يبلغ عدد اعضائها الاجمالي 15000 عامل، وتم اجراء انتخابات عامة وتم انتخاب القادة الاوائل للاتحاد، وفقاً لذلك ، تم انتخاب ابراهام ماكونان رئيساً للاتحاد وهو من نقابة عمال مصنع السكر في ونجي–اواوا ، و Zalaqa wada maram من نقابة عمال مطحنة القطن في دير داوا اصبح نائباً للرئيس، و Beyene Solomon من نقابة عمال البضائع الثقيلة عين اميناً عاماً، و الامو بوغالا من اتحاد مصانع الالياف الاثيوبية مساعد السكرتير، و Haylu Aga من نقابة الخطوط الجوية الاثيوبية كسكرتير مساعد، و Dajane makonan من نقابة عمال Fogstad woodworks امين صندوق، و Sekurlah يوسف من اتحاد مصانع الالياف الاثيوبية كمساعد امين للصندوق، وابدا ابابا من موزفولد من نقابة عمال woodworks كمدقق حسابات، وبدء العمل رسمياً في 9 ابريل 1963[33].

في البداية لم يكن الاتحاد العام لنقابات العمال منظمة جيدة التنظيم، بسبب عدم وجود كادر مؤهل فضلا عن القيود المالية التي كانت من العوامل الرئيسة التي اعاقت عمل اتحاد العمال من انشاء هيكل تنظيمي جيد، كان هنالك شاغر في عدد من المناصب في الاتحاد ظلت هكذا حتى انتخابات الدور الثالثة عام 1967، والاهم من ذلك ،فعلى سبيل المثال كان قسم المعلومات والادارة والعلاقات الدولية كانت شاغره، ومع ذلك بعد انتخابات الدورة الثالثة تم ملء جميع الإدارات من الموظفين المؤهلين[34].

منذ تأسيسه حاول الاتحاد ان يكون منظمة ديمقراطية، تهدف الى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والاخلاقية للعمال في جميع انحاء البلاد، ومساعدة النقابات المحلية المنتسبة في البلاد، يحق للنقابات المحلية المسجلة حسب الاصول ان تصبح عضواً في الكونفدرالية وفقاً للمادة 2/ب من الدستور للاتحاد ، كان علي اي اتحاد محلي يطمح بالانضمام الى الاتحاد ان يقدم طلباً مكتوباً مع القواعد واللوائح الى الامين العام للاتحاد، وبحسب المادة 2/ج من الدستور تكون اللجنة التنفيذية لها سلطة قبول او رفض العضوية، وكان ذلك امراً نادر الحصول لان الاتحاد كان يعمل ليس فقط في تنظيم النقابات المحلية ولكن ايضاً في زيادة العضوية، ومن ثم يمكن القول بان الاتحاد عمل كوكيل في التنظيم المحلي للنقابات وتسجيلها كأعضاء في الكونفدرالية[35] .

بغض النظر عن الاعضاء فان كل اتحاد محلي ، سواء كان عدد اعضائه خمسون او ثمانية آلاف يشاركون في الكونفدرالية على قدم المساواة بغض النظر عن الاعداد التي لم تؤخذ بالحسبان، كان كل نقابة يمثلها عضو واحد على الاقل ، لكن الاتحاد الذي يضم اكثر من الف عضو كان يمثله عضوان[36]. على الرغم من ان الاتحاد تمكن من انشاء هيكله التنظيمي ، الا انها لم تستطع العمل مع النقابات بسبب المشاكل المالية، فبموجب المادة (4) من دستور العمل، كان على الاعضاء الجدد دفع مبلغ مقدار دولار واحد مقبال رسوم التسجيل اثناء القبول ، و دولاران رسوم العضوية ، مع ذلك لم تغطي نفقات الاتحاد ، اذ كان هنالك عدد كبير من الاعضاء لم يسددوا ما بذمتهم من مستحقات مالية، لذا كان الوضع المالي للاتحاد ضعيف جدا ، ومع ذلك حاول قادة الاتحاد حل هذه المشكلة من خلال خصم المستحقات من الاعضاء وتحويلها الى امين الصندوق ، كان الاتحاد متردد في اجبارهم على دفع مستحقاتهم ، الا ان الاتحاد تمكن من الحصول على قدر كبير من المساعدة المالية من النقابات العمالية الدولية، ليس فقط من الناحية المالية ولكن ايضاً من ناحية الخبرة[37].

على الرغم من صدور مرسوم العمل لتعزيز المنفعة المتبادلة بين العمال وارباب العمل ، لم يتم قبوله بحماس من قبل ادارة العمل، ويعتقد ارباب العمل ان المرسوم صدر لمصلحة العمال فقط، وقاموا في انتهاكه في مناسبات مختلفة، هم ايضاً احبطوا

تشكيل النقابات العمالية في مؤسساتهم، المستثمرون الاجانب اصحاب الشركات قاموا بمعاملة العمال بقسوة، على سبيل المثال تم اطلاق النار على احد العمال في مدينة نزوة ، كان قادة النقابات المحلية هدفاً لأصحاب العمل، اذ ازدادت اعتداءات ارباب العمل على قادة النقابات المحلية[38].

غادر رئيس الاتحاد في 4 يونيو 1963 البلاد للمشاركة في مؤتمر الدورة السابعة والاربعين السنوية للجمعية العامة لمنظمة العمل الدولية ، كان هذا المؤتمر الاول الذي شاركت فيه اثيوبيا بوفد كامل منذ ان اصبحت عضوا في منظمة العمل الدولية في 28 سبتمبر عام 1923.، الوفد ضم كلا من ابراهام ماكونان رئيس الاتحاد ، والدكتور سيوم جبر ايجزيبر سكرتير اتحاد العمال الاثيوبي و getahum tassama وزير mncd [39].

ابراهام لم يستطع الحصول على فرصة التحدث عن ظروف العمال الاثيوبيين ، للمشاركين في المؤتمر الذي شاركت فيه (107) دولة انذاك، ومع ذلك اجرى مناقشات منفصلة مع عدد من القادة النقابيين وتمكن من الحصول على وعود لزيارة منظماتهم والدعم من البعض منهم[40].

عندما عاد في 14 يوليو 1963 وجد حالة من اليأس بين عدد من النقابات الاعضاء، فضلاً عن ذلك ، وجد ان بعض العمال قد فصلوا من العمل وان قضيتهم قيد النظر من قبل مجلس العمل في وزارة التنمية ومع ذلك ان مجلس العمل الذي تم تنظيمه لحل النزاعات العمالية التي قد تنشء بين النقابات العمالية والادارة، التي فشلت في اعطاء الحلول المناسبة لالتماسات النقابات المحلية المقدمة اليها، في الواقع، لم يكن ارباب العمل بعد على استعداد لاحترام احكام مرسوم علاقات العمل[41] .

من اللافت للنظر ، ان الحكومة الامبراطورية حافظت على صمتها المطبق تجاه طرد عدد من العمال من عدة مصانع، وزارة التنمية لم تجبر ارباب العمل على المثول امام المحكمة وقبول التحكيم، بعد ان ادرك الوضع المزري لأعضاء النقابات المحلية، بدأ ابراهام في اتخاذ القرار المناسب من خلال الاعداد للإضراب عام، واستمر في دعم مظالم العمال، وعقد اجتماعاً مع قادة جميع النقابات الاعضاء اثناء المدة من 27–28 يوليو 1963 وناقش كيفية حل مشاكل العمال السائدة، وفي ختام الاجتماع اتفق المشاركون على عرض شكواهم على مجلس العمل والادارة، فضلاً عن ذلك شكلوا لجنة من اربعة عشر عضواً لدراسة المشكلة ومسودة قائمة الشكاوي، وذكرت اللجنة في مسودات الشكاوي انه ومنذو مايو 1963 ، تم قمع النقابات في نيكولا، فوغستاد، وفاسكين، وودووكس، مصنع اقاقي للحديد، مصنع اديس ابابا للكرات، مصنع المنسوجات الهندي الاثيوبي ، ومصنع الالياف الاثيوبي، ومصنع ديردوا للمنسوجات، واشارت كذلك الى ان قادة العديد من النقابات المحلية قد تم فصلهم ، وعلى اساس ذلك تم اعداد عريضة من عشر نقاط من قبل المجلس العام الاتحاد الى mncd تطالب باعادة اعضاء النقابة

المفصولين الى وظائفهم ، والافراج عن الموقوفين العمال، وتوضيح الحقوق والمزايا القانونية لاعضاء النقابات، ودعم الدولة لها، وفي الختام ،، هدد الالتماس انه اذا لم تتصرف mncd بناءً على هذه المطالب في غضون ستون يوماً فان الاتحاد سوف يدعوا الى اضراب عام [42].

وقع ابراهام على العريضة او الانذار ووزعها على اصحاب العمل والمكاتب المختلفة للحكومة برسالة مؤرخة في الحادي والثلاثون من تموز (يوليو) 1963[43]، تلقت الحكومة الانذار بغضب شديد لكنها بقيت صامته لمدة اسبوعين اثناء مناقشة محتواها والتدابير التي يمكن اتخاذها ضد قادة الاتحاد[44].

اتصل جيتاون تاساما هاتفياً ب ابراهام وطلب منه الحضور الى مكتبه لمناقشة بعض مشاكل العمال التي تحتاج الى معالجة، خلال المناقشة شدد جيتاون على ان الاتحاد لايزال منظمة فتية تاسست قبل خمس اشهر وان هذه المواجهة اثارت معارضة من قبل المسؤولين الحكوميين، واضاف كذلك انه اذا لم يستطع الاتحاد الامتناع عنها، من شانه ان يعزز تحفظات هؤلاء المسؤولون عليها، كما حث رئيس الاتحاد على التراجع عن القرار والعمل جنباً الى جنب مع الوزارة لحل المشاكل العالقة بينهما، واضاف كذلك ان المشاكل يجب حلها من خلال التشاور مع الادارة والوزارة وليس من خلال المواجهة، كما طلب من ابراهام ان يامر النقابات الاعضاء بالغاء الاضراب العام من خلال تحرير كتاب رسمي يشير فيه الى انه قد توصل بالفعل الى اتفاق مع mncd على الحل المناسب للمشاكل، وافق ابراهام على الغاء الاضراب العام، ولكن في اليوم التالي غير ابراهام رايه وكسر الوعد الذي قدمه الى الوزير، فضلا عن ذلك ، كتب له رسالة تشير الى تجاوز سلطته في الغاء الاضراب العام. لان القرار قد اتخذ من قبل المجلس العام، وبعد اخفاقها في اقناع رئيس الاتحاد بالغاء الاضراب المزمع قيامه، فتحت وزارة العمل في mncd حملة ضد قادة الاتحاد من خلال وسائل الاعلام ، واصرت على ان الاتحاد يجب ان يسحب مطالبه، ولا يمكن ان يكون هناك نزاع بين النقابات والحكومة ، ولكن فقط بين النقابات والادارة، كما اتهمت زعماء الاتحاد بالخيانة وانهم يعملون على تخريب التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد، فضلاً عن ذلك، قللت من شان الدعوة الى الاضراب العام باعتباره قرار سابق لأوانه، واعتبروا الاضراب المزمع من قبل الاتحاد بمثابة عمل متعمد لتراجع تطوير الصناعة في البلاد[45].

بالاضافة الى هجومها من قبل وسائل الاعلام ، عملت على تشويه سمعة قادة الكونفدرالية، فعلى سبيل المثال، طلب منهم، تقديم البيانات المالية للمنظمة لتدقيقيها من قبل الوزارة، كان للضغط المتصاعد والترهيب من قبل وزارة العمل والاجهزة الامنية تسبب في قلق شديد بالنسبة لقادة الاتحاد، وهكذا قرر قادة الاتحاد، تقديم التماس الى الامبراطور في 3 سبتمبر 1963 بشأن المعاملة غير العادلة من قبل الوزارة والاجهزة الامنية، عند الوصول الى القصر، ومع ذلك منع الملتمسون من الوصول الى

الامبراطور من قبل حراس القصر، ورفض ابارا وزملائه بشدة المغادرة، بعد قضاء الكثير من الوقت بالقرب من بوابات القصر، قيل لهم ان بعض زملائهم الذين دخلوا عبر بوابة اخرى كانوا بالفعل بالداخل وكان لديهم بالفعل مناقشة مع الامبراطور وغادر القصر، لكن هذه كانت خدعه من حراس القصر في اليوم نفسه ، ذهب بعض اعضاء مجلس ادارة الاتحاد لرؤية راس امرو، ابن شقيق الامبراطور الذي اشتهر بانه " ليبرالي" للتوسط بين الاتحاد والامبراطور ، وعلى الرغم من ان راس امرو اعرب عن تعاطفه ، الا انه اخبر قادة الاتحاد انه لايستطيع التوسط بينهم وبين الامبراطور، وحث ابراهام ماكونان على الاستقالة، اذا كانوا يرغبون في انقاذ الاتحاد من الدمار، فضلا عن ذلك، وعدهم راس امرو بانه يمكنه البحث عن وظيفة لابراهام في mncd مقابل استقالته، حطمت استجابة راس امرو آمالهم في الحصول على العدالة الاجتماعية من الامبراطور[46].

كتب آبراهام خطاب استقالة وقدمه الى مكتب الكونفدرالية في 3 سبتمبر 1963، بعد ان ادرك ان الوضع لايمكن النبؤ به وخطير للغاية[47].

في تطور اخر ، في مساء يوم 3 سبتمبر 1963 ورد ان ابرا جامو قد انتحر، على الرغم من اعلان وفاته رسمياً على انه انتحار، الا ان ابنته التي تمت مقابلتها اوضحت ان اباها قد قتل على يد عملاء الامن، الامر الذي كان له وقعاً شديداً على جميع العمال، وحضر جميع العمال جنازته التي اقيمت في كنيسة ليداتا مريم في 4 سبتمبر 1964[48].

ذهب رئيس وامين عام الاتحاد في نفس اليوم الذي دفن فيه ابارا الى راس امرو وطلب منه التوسط بين الاتحاد والامبراطور ، وذكره انه مالم يستقيل رئيس الاتحاد ، فان الامبراطور لم يكن مستعداً للمناقشة مع قادة الاتحاد، وهكذا دعوا المجلس العام للاجتماع في 5 اغسطس 1963 لاتخاذ قرار بشان خطاب استقالة ابراهام، وافق المجلس العام بالإجماع على استقالة الرئيس وكذلك تراجع عن مهلة الستون يوماً، اعدت اللجنة التنفيذية خطاب ارسل الى ادارة العلاقات العمالية بوزارة الشؤون البلدية والقروية مشيراً الى استقالة ابراهام رئيس الاتحاد وسحب مهلة الستون يوماً، اعلنت الحكومة استقالة ابراهام وسحب مهلة الستون يوم على التلفزيون الاثيوبي[49].

استخدمت الحكومة وسائل الاعلام الخاضعة للرقابة كأداة لتشويه سمعة القادة العماليين، هذا ادى في النهاية الى استقالة ابراهام من منصب رئيس الاتحاد والتراجع عن الاضراب، فضلا عن ذلك ، لم يقتصر ترهيب وضغط الحكومة على قادة الاتحاد، بل امتد ليشمل خبراء التجارة الدولية، النقابات التي كانت تقدم الخدمة التطوعية في الاتحاد، تم اعتبارهم متآمرين الذين قدموا نصائح غير قانونية لقادة الاتحاد، بدأت سيطرت الدولة تتعزز على الاتحاد بعد الاضراب العام المجهض[50].

لذا يمكن القول ان العلاقة بين الدولة والاتحاد العمالي بدأت في اتباع اتجاه جديد، ومن ثم، فان الاتحاد فقد استقلاليته واضطر الى ان يصبح مؤسسة تابعة للدولة.

توقف العديد من قادة النقابات المحلية ، في اعقاب الاضراب العام المجهض عن المشاركة في الاتحاد، كما فقد عدد من العمال الامل في الاتحاد ورفضوا دفع اجور المستحقات السنوية ، ونتيجة لذلك، واجه الاتحاد مشاكل مالية خطيرة، خلال هذه المدة، تم اضعاف الاتحاد بشكل كبير من الناحية المالية ومن ناحية شرعيتها المؤسسية، قادة النقابات المحلية فضلت تعزيز سلطتها المحلية بدلاً من تعريض نفسها لهذا الضغط والترهيب الذي مارسته الدولة على قيادة الاتحاد، ومن ثم تم نقل قيادة الاتحاد من النقابيين الى غير النقابيين او البيروقراطيين[51].

3- دور الحركة النقابية في ثورة عام 1974.

خضع الشعب الاثيوبي منذ مجيء الامبراطور هيلاسلاسي الى الحكم لسلطة اوتوقراطية ولنظام اقطاعي وكما اسلفنا، وكان الفساد الاداري وعدم الكفاءة واهمال مصالح الشعب من السمات البارزة لذلك النظام[52]، لذا فقد شهدت بداية عام 1974 انفجاراً في النشاط السياسي في اثيوبيا، وقد ادى الانهيار الواضح لسلطة هيلاسلاسي وعجز الهياكل الامبراطورية للحكومة من احتواء القوى الاجتماعية التي طالبت بالتغيير الى اطلاق نضال شامل لتغيير السلطة من قبل الجماعات التي تم تعبئتها ثورياً[53].

شهد عام 1974 انفجاراً في الوضع الداخلي الاثيوبي، وظهرت الكثير من الشكاوى التي كانت مكتومة لسنوات طوال،. وكانت البداية في اوساط القوات المسلحة في كانون الثاني من العام نفسه، اذ حدث تمرد في قاعدة للجيش في سيدامو احتجاجاً على الظروف المعيشية الصعبة التي عاناها الجنود ، كما حدث تمرد اخر في حامية اسمرة في اريتريا[54]، وفي الوقت ذاته تظاهر سائقو سيارات الاجرة نتيجة لقرار الحكومة برفع اسعار البنزين من دون زيادة اجرة السيارات[55].

برز دور الحركة العمالية في هذه الثورة التحررية لتثبت دورها في اعادة تشكيل النظام السياسي، ففي منتصف شباط 1974، طالب الاتحاد العام لنقابات العمال الاثيوبيين باجراء مفاوضات مع الحكومة الامبراطورية لبحث جملة مطالب تهم العمال، وهدد بالدخول في اضراب عام مفتوح اذا لم تشرع الحكومة في تنفيذ مطالبهم . شجع ذلك الجماعات الاخرى المعبأة ثورياً بالانضمام الى القوى المطالبة بالتغيير ، الامر الذي زاد من قدرة المتظاهرين على توسيع اجندتهم السياسية الى ما هو ابعد من مجرد مطالب[56].

اعلنت الفرقة العسكرية الثانية في السادس والعشرين من شباط عصيانها، وفي اليوم التالي اعلنت الفرقة الرابعة المرابطة في اديس ابابا تاييدها للفرقة الثانية ، وفي التاريخ نفسه خرج العمال والطلاب في اكبر مظاهر شعبية شهدتها اثيوبيا لاعلان تاييدهم لتمرد الفرقتين الثانية والرابعة باعتبار هذا التمرد مساندة لحركة الشارع الذي فجر الاحداث[57].

اقال الامبراطور من اجل تهدئة الاوضاع رئيس الوزراء اكليلو هابتي في التاسع والعشرين من شباط 1974، وجاء بوزارة جديدة على رأسها وزير المواصلات في الوزراة السابقة اندلكاشيو ماكونين، الذي اطلق مباشرةً وعود كثيرة بالاصلاح[58].

لكن هذه الحكومة الجديدة سرعان ما واجهت في السابع من اذار 1974 اضراب شامل دعا اليه الاتحاد العام لنقابات العمال الاثيوبيين ، وخرج الآلاف من الطلبة في اديس ابابا في مظاهرات تاييد لطلبات العمال التي تمثلت في الاصلاح الشامل ورفع الاجور وتحسين ظروف العمل، امتد الاضراب الى العاملين في المرافق المختلفة للدولة، فشلت الحركة الاقتصادية وتعطلت الخدمات الاساسية في كافة المدن وتوقف كل شيء بعد ان غصت شوارع العاصمة بجموع المتظاهرين، وعندما اضرب سواق سيارات الاجرة عن العمل اضطرت الحكومة لتسيير باصات نقل بواسطة سواق الجيش بعد ذلك انضم عمال ومستخدمو البلديات الى الاضراب فتراكمت القمامة في الشوارع الرئيسة واحياء السكن وهددت الصحة العامة[59].

وعزلت اديس ابابا مجدداً عن العالم الخارجي عندما اضرب عمال مطار وموظفو برج المراقبة عن العمل، وحذت اسمره حذو العاصمة فتم بذلك انعزال اثيوبيا عن العالم الخارجي، فان اضراب العمال الشامل هدد اقتصاديات البلاد بالصميم وتسبب في شحة المواد الغذائية والسلع الضرورية ، الامر الذي دفع بالسلطات العسكرية الى اعتقال عدد غير قليل من زعماء العمال ومن ذوي الميول المتطرفة، غير ان هذا الاجراء لم يزد النار الا اضراماً ، فتفاقم الامر وهدد العمال بتصعيد الاضراب ما لم يتوقف الجيش عن مضايقة قادة النقابات العمالية والافراج عنهم ، عندئذ اقترحت الحكومة عليهم انتداب ممثلين عنهم للتفاوض بشأن مطالبهم [60].

دخلت الحكومة في مفاوضات مطولة مع قادة النقابات العمالية، الان ان الوضع الداخلي ازداد حراجه بسبب فقدان الحكومة سيطرتها على الموقف الذي بات ينذر بالانفجار بعدما نزل الطلاب الى الشارع مجددين استنكارهم وسخطهم على الحكومة معلنين تضامنهم مع العمال [61].

وفي منتصف اليوم العاشر من آذار بعد مرور اربعة ايام على الاضراب العام للعمال ، صدرت موافقة الحكومة على استجابة كافة طلباتهم التي قد جاءت في ست عشرة مادة ، الا ان بيت القصيد في مجموع هذه المطالب تركز حول اصلاحات تتعلق بالضمان الاجتماعي ووضع حد ادنى للاجور ومجانية التعليم، وعقب الانتهاء من المفاوضات صرح نقيب اتحاد العمال بما

معناه (ان الاتفاقية مع الحكومة تعتبر ثورية بالنسبة لبلد غير متطور)، على اثر ذلك عاد العمال الى اعمالهم واعيد فتح مطار اديس ابابا بوجه الطائرات القادمة والمسافرة وعادة الحياة الى وضعها الطبيعي ، وبما ان عمال المطار وموظفي برج المراقبة لم يستجيبوا لنداء انهاء الاضراب فقد اضطرت الحكومة الى تسيير الاعمال في المطارات جميعها بواسطة الموظفين الاداريين[62].

وتحت ضغط الجيش والشعب الاثيوبي بمختلف طبقاته، اذعن الامبراطور فاعلن عن عزمه تعديل الدستور وكلف رئيس الوزراء الجديد بتأليف هيئة برلمانية لهذا الغرض على ان تنجز مهمتها في ظرف ستة شهور، ولما عادت الاضرابات العمالية والطلابية الى حدتها وعنفها عاد وصرح بانه سيمنح حريات سياسية اوسع وانه سوف لا يعارض قيام احزاب سياسية في البلاد وفق ما تقره الهيئة البرلمانية المؤلفة لغرض تعديل الدستور[63].

الوزارة الجديدة برئاسة اندلكاتشو عكفت خلال شهر اذار 1974 والبلاد تسبح في خضم رهيب من الاضطرابات والقلاقل على معالجة الامور الملحة واستعراض الاجراءات الممكن اتخاذها بصورة فردية لتحقيق قدر من الاصلاحات تطميناً لرغبات الشعب، كما انها توصلت ، بعد مفاوضات مكثفة مع اتحاد نقابات العمال، الى اتفاق مقبول، واخيراً اصدرت بيانها التاريخي في الثامن من نيسان الذي جاء في اربع عشرة صفحة ، تضمن البيان الخطوط العريضة للسياسة الاصلاحية التي تكلفت حكومة ماكونين بتنفيذها، وفيما ياتي ابرز معالمها[64]:

1- ان الملكية في اثيوبيا ستصبح دستورية .

2- ان رئيس الوزراء سيكون مسؤولاً امام البرلمان.

3- ان الحكومة ستتمكن من تقديم المقترحات النهائية لتعديل الدستور بعد مرور ستة اسابيع.

4- ان الهيئة البرلمانية المنوه عنها في الفقرة السابقة تدرس سلطات الامبراطور وتعيد النظر في الاصلاحات التي يتمتع بها بموجب دستور عام 1955.

5- ان من جملة الاصلاحات التي توليها الحكومة اهمية بالغة وتعتزم وضعها موضع التنفيذ هي:

اولاً: اقرار تشريع ملائم للاصلاح الزراعي

ثانياً: توزيع الاراضي الفائضة لمن لا يمتلكون الاراضي من الزراع.

ثالثاً: توزيع مساحات شاسعة من الاراضي التي تمتلكها الدولة.

6- جاء في البيان ان الدولة تعطي موضوع المجاعة التي حدثت نتيجة الجفاف الذي اجتاح القارة الافريقية اولوية خاصة وهي قائمة باتخاذ مايلزم لاسعاف المنكوبين بسبب الكارثة.

على الرغم من الوعود الاصلاحية التي اطلقتها الحكومة لم تخفت حدة الحركة الشعبية، فقد استمرت التظاهرات ، وازدادت ضراوة .

وفي شهر حزيران اعلن عن تشكيل لجنة تنسيق القوات المسلحة والشرطة والحرس الوطني والتي بات يطلق عليها اسم " الدرك" وتعني باللغة الامهرية اللجنة، وقد تكونت اللجنة من (126) عضو، جميعهم تحت رتبة عقيد، وتم تمثيل وحدات الجيش الاربعون ضمنها، اذ تم انتخاب ثلاثة افراد من كل وحدة، وقد قسم اعضاء الدرك انفسهم الى احدى عشرة لجنة، السياسية والشؤون الخارجية والدفاع وغيرها، وكان العمل فيها يجري بتصويت الاغلبية، وفي حالة الخلاف يتم عرض الامور على الجمعية العامة[65].

قام الدرك بحملة اعتقالات واسعة لكبار مسؤولي الحكم الامبراطوري عقب اعلان تكوينه، وفي تموز اعتقل الرجل الثاني في البلاد وهو اسارت كاسا رئيس مجلس التاج واقرب معاوني الامبراطور ، وفي الشهر ذاته التقى الدرك بالامبراطور وقدم قائمة مطالب شملت الافراج عن السجناء السياسيين واجراء اصلاحات دستورية. بدء الدرك في منتصف اب حملة لعزل الامبراطور ، عندما قام بالغاء المؤسسات الثلاث التي يعتمد عليها النظام الامبراطوري ، وهي وزارة القلم ومجلس التاج ومحكمة العدل[66].

وفي 11 ايلول 1974 اعلن عن اعتقال الاميرة تيناغي وورك الابنة الوحيدة للامبراطور هيلاسلاسي حيث وضعت في سجن مجهول في احدى الثكنات العسكرية، وفي 12 ايلول من العام نفسه تم خلع الامبراطور، وحل الدرك محل الامبراطور في الحكم تحت اسم المجلس الاداري العسكري المؤقت حتى يقرر الشعب في استفتاء عام استمرار الحكم الملكي من عدمه[67].

اخذ العسكريون يلمسون حراجة الموقف ازاء تصاعد الضغط عليهم من قبل القوى الشعبية العمال والطلبة والمعلمون، لإعادة الطابع المدني الى الحكم فقد بدء يتردد على الالسن علانية ودونما اي خوف انه مضى وقت طويل على استلام الجيش للسلطة ولم يلح في الافق ما يشير الى الاتجاه الذي تسير نحوه سفينة البلاد. فحالة الادارة المركزية في العاصمة والاقاليم تزداد ارتباكاً وتفككا، وهيبة الحكم المدني تتلاشى شيئا فشيئاً[68].

لذلك طالب العمال والطلبة العسكريين بفسح المجال لعودة البلاد الى الحكم المدني ، وكان لسان حالها يقول ان الشعب لايريد استبدال دكتاتورية هيلاسلاسي بدكتاتورية الضباط[69].

غير ان الضباط مضوا في تنفيذ مخططهم فشكلوا حكومة عسكرية غير هيابين باحتجاجات العمال والطلاب فخرج هؤلاء الى الشارع بمظاهرات عنيفة، اعتقل الجيش على اثرها ثلاثة من زعماء العمال، مما ادى الى هياج نقاباتهم التي هددت بتصعيد الاضراب وطالبت بالافراج عن قادة حركتهم، وطغى التوتر على العلاقات بين العمال ورجال الحكم، فيما كان المعلمون يواصلون اجتماعاتهم لرسم خطط العمل للسمتقبل ازاء تصلب القوات المسلحة التي هددت بدورها باتخاذ اجراءات صارمة بحق المخالفين لقرار حضر تنظيم المظاهرات ، وبات الامر ينذر بخطر الانفجار بسبب اصرار كل من الجانبين على موقفه السلبي[70].

تلافياً لتعميق هوة الخلاف بين الجيش والقوى الوطنية المنادية بانسحاب القوات المسلحة الى ثكناتها ارتأت القيادة العسكرية ان من الاصلح فتح المجال لاجراء حوار مع قادة العمال والطلبة حول مطالبهم، وتم ذلك فعلاً، وجلس الجانبان على طاولة المفاوضات، واعلن الجانب العسكري على اثر ذلك انه وافق على تشكيل حكومة مدنية، ولكنه يبدو ان الجانب العسكري عاد واقنع العمال والطلبة بخطورة الوضع في البلاد وحراجة الموقف الساسي والاقتصادي الذي تمر به ، مما يستدعي هيمنة سلطة عسكرية لادارة شؤون الدولة ولو بصورة مؤقته، ومهما يكن من امر فالتوصل الى اتفاق في هذه الظروف جنب البلاد احتمال وقوع مصادمات دموية في الشارع لا يحمد عقباها ، وان اي مجابه للجيش مع الشعب لم تكن بصالحه اذ لم يكن قد ثبت اقدامه في الحكم بعد، وقد يكون ان قادة العمال بدورهم ايضاً ادركوا بان ليس من مصلحتهم التورط في مصادمات عنيفة مع القوات المسلحة التي قد تضطر الى استعمال القوة ومختلف اساليب القمع لتأمين سيطرتها على الحكم في هذه الظروف[71] .

وعلى هذا النحو تمت المهادنة او الاتفاق المؤقت واسدل الستار على المجابه العلنية وصار للجنرال امان عندوم ما اراد، وهو حكم البلاد حكماً عسكرياً مطلقاً كسلفه .

الخاتمة:

من خلال دراسة الحركة العمالية في اثيوبيا ودورها في ثورة عام 1974 توصلنا الى ماياتي:

كان من نتيجة مسيرة التحديث التي اطلقتها الحكومة الاثيوبية، اصدار مرسوم علاقات العمل المرقم (49) لسنة 1962، الذي سمح من الناحية القانونية للعمال بتشكيل النقابات العمالية المحلية، اذ بدء العديد من العمال في المنشآت الصناعية بتأسيس النقابات، وقد ادى ذلك بدوره الى ولادة اتحاد العمال الاثيوبي في التاسع من نيسان عام 1963، والذي بات من ابرز القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية الفاعلة والمؤثرة في اثيوبيا.

كانت الحكومة تخشى نمو وتطور النقابات العمالية والتي قد تعمل من وجهة نضرها على تهديدها سياسياً ، وصلت العلاقة العدائية بينهما الى ذروتها في نهاية تموز 1963، عندما ارسل ابراهام ماكونان رئيس اتحاد النقابات العمالية، انذاراً الى الحكومة ، بإعلان الاضراب العام، لكن مع ذلك انتهت محاولة الاضراب العام باستقالته، وجعلت الحكومة من الاتحاد تابعاً لها.

ولكن على الرغم من ذلك برز الاتحاد العام كحركة جماهيرية احتضنت الفلاحين والطلاب والمعلمين وباقي الفئات الشعب الاخرى، في قيادة مسيرة النضال في ثورة عام 1974 التي اسقطت نظام الامبراطور هيلاسلاسي.

الهوامش:

1- بيركت هابتي سيلاسي، الصراع في القرن الافريقي، ت: عفيف الرزاز،ط1، مؤسسة الابحاث العربية،بيروت ، 1980، ص 22.

2- تيفري ماكونين (هيلاسلاسي): ولد في 23 تموز عام 1892، تلقى تعليمه في احدى المدراس الفرنسية في بلاده، كان والده الراس ماكونين حاكماً على اقليم هرار، حصل هيلاسلاسي على لقب (راس) اي امير منذ نعومة اظفاره، عين حاكماً على عدة اقاليم، نصب في عام 1916 وصياً على العرش وولياً للعهد ايام حكم الامبراطورة زاوديتو ، قادو عام 1928 انقلاباً عسكرياً ضد الامبراطورة، وبعد نجاح الانقلاب توج ملكاً على اثيوبيا ، وفي 2 تشرين الثاني عام 1930 بعد وفاة زاوديتو توج امبراطور على اثيوبيا. للمزيد ينظر: جريدة الانباء، العدد 4433، الكويت، 4 ايار 1988.

3- ممتاز العارف، الاحباش بين مأرب واكسوم، منشورات المكتبة العصرية ، بيروت–صيدا، 1975، ص 465.

4- المصدر نفسه، ص 465.

5- جريدة الانباء، العدد 4433، الكويت، 4 ايار 1988.

6- هيثم محي طالب، سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه اثيوبيا 1945-1974، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة بابل، 2019، ص 38.

7- المصدر نفسه، ص 274.

8- ممتاز العارف، المصدر السابق، ص 342.

9- اجلال محمود رافت وابراهيم احمد نصر الدين، القرن الافريقي المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية، منشورات دار النهضة العربية، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، القاهرة، 1985، ص 75.

10-المصدر نفسه، ص 61.

11-بيركت هابتي سيلاسي، المصدر السابق، ص 29.

12-المصدر نفسه، ص 30.

13-المصدر نفسه، ص 30.

14-Colin Darch, The Ethiopian Student Movement in the Struggle against imperialism,1960-1974,paper presented to the Annual Social Science Conference of the East African Universities(12:Dar es salaam:20-22 December 1976), p.2.

15. هيثم محي طالب والهام حمزه منسي، دور الحركة الطلابية في التطورات الداخلية الاثيوبية 1960-1974، مجلة الباحث، العدد (36)، 2019، ص 141.

16- للمزيد من التفاصيل حول الانقلاب المذكور ينظر: هشام شاكر عزت البرزنجي، التغير السياسي في اثيوبيا 1960-1974 ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1983، ص 245 وما بعدها.

17- Adane Kassie Bezabih, The Formative Period of the Ethiopian Labour Movement,1962-1974,Assistant professor of history and heritage management policy studies institute,2 November 2022,p.1.

18-Thoms C. Killion, "Workers, Capital and the State in the Ethiopian Region, 1919-1974," PhD Dissertation university of stanford: department of history of history,1985,p.447 .

19- Adane kassie Bezabih, op. cit, p. 4 .20- Seleshi Sissay, "Labour in Contemporary Ethiopian Politics: The Case of the Confederation of Ethiopian Labour Unions and its First General Strike," A paper presented to the 71st annual meeting of the American Sociological Association in New York City, September, 1976, p. 5.

21- Ibid,p. 5.

22-Ibid,p.5.

23- Ministry of National Community Development, Seminar on Industrial Relations, Manpower and Employment Services, August to October 1962, Monograph, 1962, pp.2-3.

24- Adane Kassie Bezabih,op.cit,p.7.

25- Ibid,p.10.

26-Nägarit Gazèţa, Labour Relations Decree 49/1962, September 5, 1962, p. 136.

27-Kiflu Mekuria, "The History of the Growth of Labour Unions in Ethiopia," BA Thesis, Haile Selassie I University: Department of History, 1973, p. 17.

28- Nägarit Gazèţa, Labour Relations Decree 49/1962, September 5, 1962, pp. 146-147.

29- Ibid,p.140.

30- Adane Kassie Bezabih,op.cit,p.11.

31- Bereket Habte Selassie, The Crown and the Pen: The Memoirs of a Lawyer Turned Rebel (Asmara: The Red Sea Press, Inc, 2007), pp. 144-145.

32- Adane Kassie Bezabih,op.cit,p.14.

33- Ibid,p.16.

34- Ibid.p.17.

35- The First Constitution of CELU, Miyazeya 1, 1955EC (9 April, 1963), pp. 4-5.

36- Ibid,p.17.

37- Tamrat Bekele, "The Emergence of Labour Unions and Government Policy in Ethiopia," MA Thesis, California State University, Hayward: Department of Business Administration, pp. 31-32.

38- Voice of Labour, Vol. 1, No.2, Hämlè 20, 1955 EC (27 July1963), pp. 5-6; Voice of Labour, Vol. 1, No. 1, Hämlè 1, 1955EC (8 July1963), p. 2.

39- Adane Kassie Bezabih,op.cit,p.31.

40- Ibid,p.31.

41- Ibid,p.31.

42- Ibid,p.32.

43-Abreham Mäkonän's Private Collection, A four page ultimatum written from Abreham to the Labour Department in the MNCD in Hämlè 24, 1955 EC (July 31, 1963), pp. 1-4.

44- Adane Kassie Bezabih,op.cit,p.33.

45- Ethiopian Herald, 3 September 1963 (Nähäsè 28, 1955EC).

46- Adane Kassie Bezabih,op.cit,p.36.

47- Ibid,p.36.

48- Ibid,p.36.

49- Ibid,p.41.

50- Thoms C. Killion, op.cit,p.467.

51- Adane Kassie Bezabih,op.cit,p.43.

52- Paul Kelemn, Acritique of the Ethiopia Revolution, The socialist register, London,1982,p.239.

53- Feraidoom Shams, " Confict in the African Horn ", Current history,vol.73,No432,Dec,1977,p.204.

54- Lefort R,OP.cit,p.52.

55- هيثم محي طالب، سياسة الولايات المتحدة، ص 346 .

56- سيد احمد خليفة، الحبشة حان وقت التسويات، منشورات مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، الكويت، د.ت، ص 47.

57- هيثم محي طالب، سياسة الولايات المتحدة، ص 348 .

58- Pateman R.G,The Soviet Union in the Horn of Africa: The Diplomacy of intervention and Disengagement, Cambridge,1990,p.152.

59- سيد احمد خليفة، المصدر السابق، ص 48 .

60- ممتاز العارف، المصدر السابق، ص 442 .

61- المصدر نفسه، ص 443 .

62 - المصدر نفسه، ص 443 .

63- المصدر نفسه، ص 448 .

64- المصدر نفسه، ص 448 .

65- كرم سويحه بخيت دوس ، اثيوبيا في عصر الامبراطور هيلاسلاسي الاول 1930-1974، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، معهد البحوث والدراسات التاريخية، جامعة القاهرة، 1988، ص 558 .

66- هيثم محي، سياسة الولايات المتحدة، ص 351.

67- سيد احمد خليفة، المصدر السابق، ص 51 .

68- ممتاز العارف ، المصدر السابق، ص 451 .

69 - المصدر نفسه، ص 473 .

70 - المصدر نفسه، ص 473 .

71 -المصدر نفسه،. ص 475.